السياق في ظل النظرية المعرفية

د.عمر بلخير
جامعة مولود معمري تيزي وزو (الجزائر)

Dans les précédentes théories linguistiques et philosophiques, le contexte est considéré comme une combinaison de facteurs internes et externes pour former les circonstances concomitantes du discours. Cependant, la combinaison de la recherche linguistique avec les neurosciences et les sciences cognitives sur la notion du contexte a ouvert de nouvelles perspectives qui n'étaient pas dans les théories classiques. Ce concept s'est enrichi par des notions telles la mémoire et les différents processus mentaux qui se produisent pendant l'acte du discours

مقدمة

لعب السياق منذ قرون عديدة دورا مهما في التنظير للغة وفي تأويل وتفسير المقولات وربط اللغة بغيرها من الظواهر غير اللسانية. أدرك الإغريق ما للسياق من دور في تأدية العملية التبليغية، حيث حددوا الشروط والمقامات التي تؤدى بها مختلف أنواع الخطابات وأنماطها . وقد اعتلى السياق في الدراسات العربية القديمة على عرش العلوم اللغوية والبلاغية والنحوية والأصولية والفقهية ... حيث شكلت المقولة **لكل مقام مقال** العمود الفقري لكل محاولة يسعى فيها المرء إلى تحليل أي خطاب مهما كانت طبيعته. فعلى سبيل المثال يقول أبو بكر السرخسي في تحديده للأمر ما يأتي: "اعلم أن الأمر أحد أقسام الكلام بمنزلة الخبر والاستخبار، وهو عند أهل اللسان قول المرء بها من هو مثله أو دونه فهو أمر، وإذا خاطب به من هو فوقه لا تكون أمرا، لأن الأمر يتعلق بالمأمور. فإن كان المخاطب ممن يجوز أن يكون مأمور المخاطب كان أمرا، وإن كان ممن لا يجوز أن يكون مأموره لا يكون أمرا، كقول الداعي اللهم اغفر لي وارحمني، يكون سؤالا ودعاء لا أمرا..." (السرخسي، 1993،11). فالسرخسي يحدد الشروط (السياقية) التي تجعل ممن يتلفظ صيغة الأمر، يؤدي فعلا هذا الفعل.

لن نستفيض في هذه القضية لأن دراسات عديدة تناولت هذه القضية بكل تفاصيلها (أنظر المتوكل، 1982، مسعود صحراوي، 2008، ع.بلخير، 2003، طه عبد الرحمن، 1998) لأن الأهم في هذا الموضوع أن نستكشف طبيعة هذه الظاهرة، التي نعتبرها جوهرية في فهم ماهية اللغة الحقيقية.

وجهة نظر اللسانيات البنوية في عنصر السياق

كان طبيعيا أن يحتل السياق منذ قرون بعيدة، مكانة محورية في تفسير اللغة وتأويل معانيها ودلالاتها وعنصرها التداولي، لأن القدامى كانوا يدركون جيدا أن اللغة هي تعبير عن أفكارهم وتأويل أقوالهم وفقا لسياقاتهم ومحاكاة لواقعهم المعقد. إلا أن الغريب في الدراسات اللغوية عرفت مع الأوربيين في بداية القرن الماضي بانحرافهم عما عرفته الشعوب القديمة، بما في ذلك أوروبيو القرون الوسطى، في إدراكهم للعلاقة بين اللغة والسياق وقد جاء ذلك عند صدور كتاب دوسوسير، وهو الكتاب الذي انبنت أفكاره من الناحية الابيستيمولوجية، على المنهج الوضعي التجريبي الذي كان يقف فقط على الموضوعات التى تندرج ضمن مكونات اللسان وهي الأصوات والكلمات والجمل. هذا الوضع أدى بالعديد من اللسانيين البنويين إلى إخراج السياق من دائرة اللغة، واعتباره ظاهرة غير قابلة للدراسة وفق المنهج اللساني العلمي.

إن الفلسفة التجريبية والأمبيريقية التي سادت أوروبا بعد قيام الثورة الصناعية، أثرت سلبا على نظرة الفلاسفة والباحثين إلى العلاقة التي نعتبرها طبيعية، بين اللغة والسياق. فلم يعد السياق ظاهرة ضرورية، على حد تعبير جورج كلايبر (G Kleiber ,09,1994) يمكن وضعها في الحسبان في بناء نظرية علمية لتفسير الظواهر اللغوية. فالسياق ظاهرة غير قارة وتختلف عن ظواهر اللسان الصوتية والصرفية والتركيبية، التي هي ظواهر مستقرة ومنتظمة ومستقلة عن مقام الوضعية الخطابية.

فاللغة في نظر هؤلاء وضع أو سنن، يسمح للساني بفهم الظواهر اللسانية عن طريق بناء نماذج لسانية يمكن أن تندرج فيها مختلف الاستعمالات السياقية للسان. هذا البناء يتوقف على طبيعة العلاقات الموجودة بين الوحدات الصوتية، التي تتبني عليها الكلمات التي تشكل بدورها الجمل. ويمكن أن نتجاوز هذا المستوى في الدلالات المتحصل عليها أثناء التركيبات المختلفة لهذه الجمل. إن طبيعة هذه العلاقة تكفي في نظر النبويين لإدراك الدلالات وتحديد الأسس المتينة للغة. بيد أن هناك ظواهر لغوية ودلالية تجعل التوجه البنوي يعجز عن تفسير الظواهر الدلالية والتبليغية. نذكر على سبيل ذلك ظاهرة الاشتراك اللفظي والترادف التي تجعل اللساني حائرا أمام تعدد الدلالات لنفس الظواهر اللغوية، هذه الحيرة مردها عدم القدرة على الثبات على مبدأ عدم المزج بين ما هو لساني بحت خاضع لمعايير القياس والدراسة، وما هو خارجي غير خاضع لأسس الدراسة العلمية.

ولما وصل أصحاب هذا التوجه اللساني إلى أفق مسدود لوضع نظرية لسانية شاملة تفسر جميع الظواهر اللغوية الاستعمالية، اضطر عدد منهم إلى التفكير في إعادة الاعتبار لظاهرة السياق بكونه ظاهرة ضرورية في فهم اللغة (Jackobson 1963, Benveniste,1966 Lyons, 1980) رغم كونها ظاهرة غير لغوية. وقد تم ذلك أثناء إطلاق مصطلح السياق على الوحدات اللغوية المجاورة بالمقابل للظروف الاجتماعية التي تلتصق بالظاهرة الكلامية. وقد اشتهر اللسانيون الأنجلوساكسون بهذا الموقف اتجاه السياق، حيث أعادوا الاعتبار لوظيفة السياق في فهم اللغة وفي تفسير ظواهر كالترادف و الاشتراك اللفظي.

وجهة نظر التداولية الكلاسيكية[1]

[1]– لقد تعمدنا استخدام مصطلح التداولية الكلاسيكية لأن التوجه التداولي المعرفي cognitif الذي أصبح في الوقت الحالي مستويا على عرش الدرس اللساني التداولي في الجامعات الأوروبية والأمريكية، ولم يعد يعترف بالأسس التي انبتت عليها (نظرية التلفظ لبنفنيست و تابعيه ،نظرية الأفعال الكلامية

لقد أحدثت النظرية التداولية، أثناء إعادة اعتبارها لدور السياق في العملية التبليغية، ثورة عارمة على البحث اللساني، ولم يعد يُنظر إلى السياق إلا باعتباره العنصر الأساسي والأهم في العملية التبليغية. فالعملية التبليغية لم تعد مؤسسة على السنن أو الوضع، بل صار هذا الأخير خاضعا لعناصر السياق. فالعبارة **رفعت الجلسة** لم نعد قادرين على إعطائها البعد الدلالي الحقيقي والواقعي لها إلا إذا أدرجناها في السياق الزماني والمكاني وأسندناها لأشخاص تعددت مراتبهم وتنوعت، لكي نتمكن من فهمها. وهو الذي لخصه اللساني الفرنسي إميل بنفنيست في ثلاثيته المشهورة الزمان والمكان والأشخاص ego–hic–nunc (Benveniste 1966– 1974)

و لم تتوقف دلالة السياق عند هذا الحد، بل تعدت إلى ظواهر أخرى حددت أسسها الإثنوميثودولوجيا التبليغية في القواعد الصريحة والضمنية التي تتحكم في العملية التبليغية، ومن بينها ما أطلق عليه الفيلسوف طه عبد الرحمن " قواعد التأدب" (اللسان والميزان، 1998)، أو ما أسماه ساكس وشغلوف بقواعد حفظ ماء الوجه la face sauver

وقد حاول الفيلسوف جرايس أن يضبط هذه القواعد في الحكم الأربعة و هي: حكمة الكمية وحكمة الكيفية وحكمة الأسلوب و حكمة الإفادة (grice, 1975) و قد أعاد اللساني الفرنسي صياغتها تحت تسمية قوانين الخطاب.

التداولية المعرفية والسياق

جيري فودور ونظرية الوحدات

صار السياق بعد أن حدد سبيربر وويلسون (1979) وموشلر وروبول (1998، 1995) أسسه، أكثر أهمية في تأويل العملية التبليغية، حيث لم يعد السياق تلك الظواهر الخارجية التي تتحكم في الكلام بين المتخاطبين. فقد أدرجت أسس جديدة ذات علاقة بعلم النفس اللغوي وعلوم الأعصاب لتحديد دقيق لمفهوم السياق. ومن بين هذه المفاهيم الذاكرة الطويلة المدى MLT والمعرفة الموسوعية للمتكلم والنظام المركزي والأنظمة الخاصة systèmes périphériques.

هذه المصطلحات المذكورة أعلاه تدخل ضمن تصور جديد للغة والتواصل، وضع أسسه لسانيون وأنثروبولوجيون وعلماء النفس وعلماء الأعصاب. وهو ما أطلق عليه اسم التداولية المعرفية pragmatique cognitive. ولكي نصل إلى تحديد مفهوم السياق في إطار هذه النظرية، علينا أن نحدد معالم هذا التوجه الذي صار في الوقت الحالي يغزو جميع العلوم والمعارف الإنسانية أكان ذلك في مجال علوم المجتمع واللسان والإنسان أو في المجال العلوم التجريبية والدقيقة.

تجدر الإشارة إلى أن مفهوم المعرفة الذي يمكننا تلخيصه في العمليات الذهنية التي تحدث على مستوى الدماغ، لم يكن حديث النشأة. إنما الجديد فيه يكمن في قدرته على استيعاب جل العلوم الإنسانية والدقيقة بدون أي عناء.

لأوستن، نظريات الحجاج لديكرو وبيرلمان وبلونتين. سنشرح فيما يأتي العنصر المميز للتداولية المعرفية التي مد أسسها الفيلسوف الانجليزي و جرايس، وطورها سبيربر وويلسون(1989) و جاكندوف و لايكوف...)

يمكننا أن نصرح أن التوجه المعرفي لم يكن جديدا على الفلاسفة الإغريق وعلماء النحو والبلاغة والمنطق والأصول العرب، وعلماء مدرسة بور روايال الفرنسية والمنهج الديكارتي.....

إن الذي مكن الإنسان من التفطن إلى وجود مناطق معينة في دماغ الإنسان تسند إليها كل ملكة أو قدرة أو سلوك صادر عن الإنسان هو العالم البيولوجي العصبي الألماني جوزيف غال (1757-1828) حينما قال بوجود مناطق على مستوى الدماغ يتكفل بكل ملكة من ملكات الإنسان، بما في ذلك اللغة.

هذه النظرية لم تلق رواجا كبيرا لدى معاصريه، إلا أن العالم الأمريكي جيري فودور (Fodor, 1983) هو من أعاد هذه الصياغة بأسلوب لا يختلف كثيرا عن نمط غال، إلا أنه أكثر اقناعا وعلمية منه، حيث أشار إلى وجود ثلاثة أنظمة متتالية وآلية، بعضها مستقل عن بعض، تتحكم في إدراك وتأويل السلوك الكلامي والسلوكات الأخرى (الحركة، الذاكرة، الإحساس، الإدراك) للإنسان.

تتلخص هذه الأنظمة الثلاثة في العناصر الآتية: حينما يلتقط الإنسان أمرا ما بحواسه فانه يقوم المحول transducteur بانتقاء كل العلامات الواردة إليه من أصوات أو روائح أو صور.... ليحدد هوية كل منها. ثم تنتقل هذه العلامات المحددة إلى الأنظمة الخاصة التي تقوم بتفسير وتحديد كل صنف من العلامات التي وردت إليه من المحول. فبالنسبة للنظام اللغوي، نقول إن النظام الخاص هو الذي يقسم العلامات اللغوية تقسيما بنويا تتحدد فيه الكلمات والجمل والعلاقات الموجودة بينها (الإسناد، الإضافة، الجر، الوصف...)

بعد هذا التحديد "البنوي للغة" تنتقل هذه المعلومات إلى النظام المركزي الذي يقوم بالتأويل التداولي لكل الأصناف الصادرة اليه بما في ذلك اللغة.

لذا يعتبر التداوليون المعرفيون على غرار جاك موشلر وآن روبول أن التداولية تختلف تماما عن اللسانيات (بمفهوم دوسوسير) لأن التحديد البنوي للغة يتم على مستوى النظام الخاص باللغة وهو تحديد آلي غير واع. أي أن عنصر الوعي يكون على مستوى النظام المركزي، والنظام المركزي أثناء عملية التأويل لا يكتفي فقط بالمدخلات اللغوية إنما يعتمد كذلك على المدخلات الأخرى لأن السلوك الإنساني المعتمد لا يمكن فصل أجزائه، مثال ذلك: إذا أردنا أن نفهم بدقة هذه العبارة التي تلفظ بها شخص واقف بجانب شخص أخر أمام مكان تصدر عنه رائحة كريهة في يوم شديد الحر، بالإضافة إلى ضجيج الأطفال: **إذا دخلنا إلى العمارة سنرتاح أكثر**، علينا إذن أن نعلم أن حرارة الشمس بالإضافة إلى الرائحة الكريهة المنبعثة من المكان هما اللذان جعلا الشخص يدعو إلى الابتعاد من ذلك المكان، فالصيغة اللغوية وحدها لا تحيل إلى شيء ولا تفسر لنا حقيقة الوضعية التبليغية.

وقد مرت هذه العملية التأويلية من مجموعة من الاستنباطات Inférences جعلت المتكلم يتلفظ بتلك العبارة والمستمع يؤولها حسب قصدية المتكلم.

إن النظام المركزي الذي يحدث فيه التأويل التداولي للغة يتكون مما يسمى لدى علماء النفس والأعصاب بالذاكرة البعيدة المدى. وهي الذاكرة التي يتخزن فيها كل ما يسجله الإنسان خلال حياته كلها.

فكل الكلمات التي تعلمها الإنسان في حياته وما يعلمه من دلالات متعددة مخزنة على مستوى هذه الذاكرة هي التي تسمح للإنسان من بناء تصور أو تمثيل للعالم عما يشاهده من حوله. فهذا يفسر على سبيل المثال، نظرة الفرد والجماعة للغة أو للأشخاص أو للأجناس وللظواهر الاجتماعية والثقافية والسياسية و الدينية إلخ...

فالسياق، حسب سبيربر يتشكل من المعارف الموسوعية المكتسبة بمرور الزمن عن طريق العمليات الاستنباطية والشكل المنطقي للمعطيات المدركة أثناء عملية التخاطب، والتي (المعطيات) استقيناها من البيئة وما عرفناه من الملفوظات السابقة للعملية التبليغية. فالسياق في هذه الحال يبني شيئا فشيئا ويتم تحويره وتغييره باستمرار. بالتالي تتحول معرفتنا عن الأشياء باستمرار، وتتغير الكلمات والعبارات الدالة عن الأشياء باستمرار أيضا.

فالسياق إذن، لم يعد تلك العناصر الخارجية التي تحيط بالعملية التبليغية، بل نقول إلى تلك العناصر الخارجية التي تحيط بالعملية التبليغية، بل هذه العناصر صارت جزءا من الذاكرة، وصارت هذه الأخيرة أساس تأويل العملية التبليغية.

إنّ تأويل الملفوظات يتم بطريق عمليات استنباطية، مقدماتها الشكل المنطقي للملفوظات بإضافة معلومات أخرى تشكّل ما يمكن تسميته السياق. فهو يتشكّل أساسا من المعارف الموسوعية التي يتم الدخول إليها عن طريق الأشكال المنطقية والمعطيات المستقاة مباشرة من المحيط الفيزيائي ومن المعطيات التي تمخضت عن تأويل الملفوظات السابقة. هذه المعطيات كلها يسميها روبول وموشلر المحيط الذهني والمعرفي(1998،69). فالسياق، في هذا الإطار، هو جزء صغير من المحيط الذهني أو المعرفي للفرد في فترة معينة .

فالسياق غير موجود مرّة واحدة، إنما يتم بناؤه عن طريق الملفوظات المتتابعة، فمفهوم الشكل المنطقي يلعب دورا مهما في تحديد مفهوم السياق، فمظهر الشكل المنطقي يشكّل عناوين لمفاهيم يتم البحث عنها في الذاكرة الدائمة. وتسمح هذه العناوين بالتوصل إلى المعلومة المحتواة بدورها في المفهوم، وهذه العناوين تقوم بالتوصل إلى المعلومة المحتواة بدورها في المفهوم، وتنتظم المعلومة في مداخل مختلفة باختلاف المعلومات:

- المدخل المنطقي: يقوم بجمع المعلومات حول العلاقات المنطقية التي تربط مفهوما بمفاهيم أخرى (الاستلزام، التناقض...).
- المدخل الموسوعي: يقوم بجمع المعلومات المحتواة في المواضيع المناسبة للمفاهيم.
- الوحدة المعجمية: تقوم بجمع مقابلات المفاهيم في لغة أو أكثر من اللغات.

إن عنوان المفهوم يسمح لنا بالولوج إلى المعلومات التي يحتويها الشكل المنطقي، أما المعلومات التي من شأنها أن تشكّل السياق فهي مستقاة من المدخل الموسوعي. وفي حال تشكّل السياق عن طريق المعلومات الخاصة بالمحيط المدرك ونتائج تأويل الملفوظات السابقة، يضاف إليه الشكل المنطقي للملفوظ ليشكّل مقدمة لتأويلات لاحقة. فتجرى عمليات الاستنباط الضرورية للخروج بخلاصة أو مجموعة من الخلاصات التي تساهم في إثراء تأويل الملفوظ.

خلاصة

بعد هذا العرض المختصر للتطور الذي عرفه مصطلح السياق، وبعد تبيان دور مختلف العمليات الذهنية التي تتدخل في تأويل ملفوظات المتكلمين، يجدر بنا أن نقول إنه لا يكفي أبدا أن نتصور أي نشاط من النشاطات الأساسية، أو أي معرفة صادرة عن الإنسان، دون أن نجعل من العقل والدماغ أساس هذه العملية وذلك النشاط. فنظرا لما توصلت إليه الأبحاث في شتى العلوم وبدون استثناء، لا يمكن لنا سوى أن نتبنى الموقف العلمي يالذي عيد كل ما يصدر عن الإنسان إلى مصدر واحد هو الدماغ بما يحتويه من مناطق تتكفل بإنتاج المعرفة وفق عدد من العمليات الذهنية.

مصادر المداخلة ومراجعها

1. السرخسي أ.ب. (1993)، أصول السرخسي، تحقيق: أبو الوفاء الأفغاني، ج1، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية.
2. بلخير ع. (2003)، تحليل الخطاب المسرحي في منظور النظرية التداولية، الجزائر، منشورات الاختلاف.
3. طه ع. ر. (1998)، اللّسان والميزان أو التكوثر العقلي، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي.
4. صحراوي م. (2008)، التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، البجزائر، دار التنوير.
5. المتوكل أ. (1981)، اقتراحات من الفكر اللغوي العربي القديم بوصف ظاهرة الاستلزام الحواري، الرباط، كلية الآداب، البحث اللساني والسيميائي.

6. Benveniste E. (1966), Problèmes de linguistique générale, T1, Paris, Gallimard.
7. Benveniste E. (1974), Problèmes de linguistique générale, T2, Paris, Gallimard.
8. Fodor J. A. (1983), the modularity of mind, Cambridge, MA: MIT Press.
9. Jackobson R. (1963), Essais de linguistique générale, Paris, Les Editions de Minuit.
10. Kleiber G. (1993), contexte, interpré&tation et mémoire : approche standard vs approche cognitive, In Langue française, N°103.
11. Lyons J. (1980), Sémantique linguistique, trad : Durand J. et Boulonnais D. coll. Langue et langage, Paris.
12. Moeschler J. (1995), «La pragmatique après Grice: contexte et pertinence», *L'information grammaticale, 66*.
13. Reboul A.Moeschler J. (1998), la pragmatique aujourd'hui, une nouvelle théorie de la communication, Les Editions du Seuil, Paris.
14. Sperber D. Wilson D. (1979), La Pertinence, Communication et cognition, Traduit de l'anglais par Abel Gerschenfeld et Dan Sperber, Collection «Propositions »